المحاضرة الثالثة:

المنهج الوصفي في البحوث القانونية

أولا: تعريف المنهج الوصفي

هو الطريقة العلمية التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة معينة وفق خطوات محددة، يقوم من خلالها بتحليل المعطيات والبيانات التي تكون بحوزته والمرتبطة بالظاهرة محل الدراسة وذلك للوصول للحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة، ويمكن تعريفه بأنه "طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة تستخدم في تحديد نتائج البحث."

من خلال التعريف السابق يتضح أن المنهج الوصفي يتضمن مجموعة من العناصر يمكن إجمالها في:

- التركيز الدقيق على وصف الوضع الحالي لظاهرة معينة استنادا إلى مجموعة من البيانات الكمية والكيفية عنها، ومن خلال علاقتها بالظواهر الأخرى.
- الهدف من الوصف هو فهم مضمون الظاهرة المدروسة أو تقويم وضع معين لأغراض عملية.

ثانيا: مميزات المنهج الوصفي

يعد **فيردينان دي سوير** الأب الروحي والمقنن للمنهج الوصفي، كما يعتبر العرب القدامى من أوائل مستخدميه، غير أن ذلك تم بطريقة عشوائية إلى حد ما، ويتضح ذلك جليا في الأدب العربي والشعر الجاهلي الذي اعتمد على أسلوب الوصف، ثم تطور بعد انتشار

الإسلام اعتمادا على الصرح اللغوي الضخم الذي ساقته العلوم الدينية، أما في الوقت الحالي فقد تطور المنهج الوصفي وأصبح وسيلة هامة في الأبحاث العلمية، حيث تم وضع أسسه العلمية نتيجة الحاجة إلى وسائل حاسمة لتوصيف الظواهر والمشاكل التي تواجهها المجتمعات الحالية وأصبح يتميز بعدة مميزات تتمثل أهمها في:

-طريقته الواقعية في التعامل مع مشكلة البحث نظرا لوجود الباحث في مكان الدراسة.

-بإمكان الباحث الاستعانة بالعديد من الأدوات وهو ما يميز هذا المنهج بالمرونة.

-الموضوعية في نتائج البحث، نظرا للطريقة الدقيقة في الوصول إليها.

-يمكّن من صياغة الآراء لوضع الخطط والتصورات المستقبلية لمواجهة بعض الظواهر في المجتمع، إلا أن ما يحدّ من ذلك هو أن الظواهر المدروسة تبقى عرضة للعديد من العوامل التي تؤدي إلى تغييرها.

ثالثا: خطوات المنهج الوصفي

يمر البحث باستخدام المنهج الوصفي بالمراحل التالية:

1-التعرف على مشكلة الدراسة.

2-صياغة موضوع الدراسة في شكل فرضيات، وهي عبارة عن حلول يبديها الدارس مبدئيا، وبواسطة ما يقدمه من قرائن إما أن يثبتها أو ينفيها.

3-تحديد عينة الدراسة أو المبحوثين الذين سوف يستعين بهم الباحث للوصول إلى معلومات حقيقية حول المشكلة المطروحة. وتظهر أهمية تحديد العينة في توفير التكلفة المالية بالنسبة للباحث بدلا من القيام بمسح شامل، حيث يتم تعميم النتيجة أو النتائج على مجتمع الدراسة.

4- اختيار أداة أو أدوات الدراسة التي تناسب المنهج الوصفي كالاستبيان، الملاحظة، المقابلة أو الاختبار لجمع المعلومات. إلا أنه من المهم جدا حسن اختيار الأداة من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية.

5-تبويب وتصنيف المعلومات والبيانات التي جمعها الباحث إلى مجموعات من أجل تجهيزها للتحليل الذي يعد المرحلة التالية.

6-تقديم الاقتراحات التي تساهم في حل المشكلة المطروحة.

رابعا: أنواع الدراسات الوصفية

تندرج ضمن الدراسات الوصفية العديد من المناهج الفرعية، منها منهج الدراسات المسحية، ومنهج دراسة الحالة.

1-منهج الدراسات المسحية:

يعتبر منهج الدراسات المسحية من أكثر أنواع الدراسات الوصفية استعمالا، إذ يعتمد لدراسة الأوضاع الراهنة والتعرف على المتغيرات الاجتماعية والتعرف على كيفية الاستفادة من نقاط القوة وتجنب نقاط الضعف الموجودة بأي قطاع عند دراسته وتقييمه.

ويقوم الباحث وفق الدراسة المسحية بدراسة شاملة لموضوع بحثه وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة وتحليل الوضع الراهن لها في بيئة ووقت محددين معتمدا على أدوات البحث العلمي وأهمها المقابلات التي يجريها الباحث مع العينة المختارة من مجتمع الدراسة، الاستبيان....

ومن خلال الدراسة المسحية يتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

1-وصف الظاهرة المدروسة وتشخيصها وتحليلها بعد جمع البيانات حولها، وتقدير حالتها كما هي في الوقت الراهن.

2-تقديم المعايير المحددة التي يجب أن تكون الظاهرة وفقها.

3-من خلال دراسة الواقع يقوم الباحث بإسقاط ما هو موجود فعلا في المجتمع مع ما ينبغي أن يكون عليه الحال وفق معايير محددة.

4-استخلاص النتائج وتقديم الاقتراحات للوصول إلى ما ينبغي ان تكون عليه الظاهرة المدروسة.

ويعتبر **جون هوارد** أول مستخدمي منهج الدراسات المسحية في العلوم القانونية، حيث قام بمسح للوقوف على حالة المسجونين، وبدأ بجمع الحقائق والأرقام عن السجن والمسجونين، مع إحصاء السجون، ثم قدم نتائج بحثه لمجلس العموم البريطاني حيث صدرت نتيجة له تشريعات مختلفة لإصلاح السجون والمسجونين في إنجلترا.

ولعل أهم الدراسات المسحية **الدراسات المسحية للرأي العام**

الرأي العام هو اتجاه جماعي يعبر عن رأي الأغلبية العظمى بين أفراد مجتمع معين نحو شأن ما يتعلق بهم ويؤثر فيهم، وما يميزها:

-استخدام أدوات معينة من أدوات البحث العلمي، تتمثل خاصة في الاستفتاءات والمقابلات.

-الاعتماد على عينة كبيرة العدد، وتمثل أوجه نظر مختلفة سواء من حيث السن، الديانة، المستوى الاجتماعي والعلمي، الحالة العائلية...، وذلك من أجل إضفاء الموضوعية على الدراسة وقرب النتائج من الواقع. إلا أن البحث وفقا لمنهج الدراسات المسحية يثقل كاهل

الباحث من حيث ارتفاع تكاليف تطبيقه، وحاجته إلى فترة زمنية طويلة وجهد كبير كنتيجة للمميزات سالفة الذكر.

1-منهج دراسة الحالة:

يسمى أيضا منهج الإحصاء الفردي أو المنهج المونوغرافي، وهو منهج يعنى بدراسة وحدة من وحدات المجتمع دراسة تفصيلية من مختلف جوانبها للوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المشابهة لها، وتختلف هذه الوحدة باختلاف موضوع الدراسة، إذ قد تكون فردا أو مؤسسة أو مجتمعا معينا. ويعرفه **ويتني** بأنه البحث الذي يقوم على التحليل الكامل لحالة شخص ما بدراسة جوانب معينة من شخصيته. وبذلك يتميز هذا المنهج:

-أنه يستهدف الحصول على معلومات شاملة ومفصلة عن الحالة المدروسة، ولذلك تكون قوية وقريبة من الحقيقة رغم أنه يصعب تنظيمها، على عكس البيانات التي يحصل عليها الباحث بالطرق الأخرى حيث تكون ضعيفة وسهلة التنظيم، وذلك لأن منهج دراسة الحالة واقعي ويعطي أساسا طبيعيا لتعميم النتائج.

-يكون عرض المعلومات في هذا المنهج بشكل سهل وشائع مقارنة ببقية المناهج التي تحتاج إلى تفسيرات وشرح من قبل المختصين، ولذلك فهو يصلح منهجا لخدمة قطاعات كبيرة ومتعددة، إذ يقلل من اعتماد الباحث على فروض غير واضحة، كما يمكن الباحث من الحكم على نتائج وتطبيقات بحثه بنفسه.

-متابعة التطور التاريخي والحالي للحالة المدروسة وهو ما يميز هذا المنهج عن منهج الدراسات المسحية.

-إمكانية تعميم النتائج من حالة فردية إلى مجموعة من الحالات.

–تعتبر دراسة الحالة أرشيفا أو بنكا للمعلومات يمكن أن يكون مجالا خصبا لدراسات أخرى مستقبلا.

المحاضرة الرابعة:

المنهج المقارن في البحوث القانونية

قد يبدو للوهلة الأولى أن المقارنة لا تستدعي أن تكون منهجا قائما بذاته، حيث أن الباحث يلجأ إلى المقارنة مهما كان المنهج الذي يعتمده في بحثه. بل إن هدف العلم هو دراسة التباين بين الظواهر والظروف التي يظهر فيها هذا التباين الذي لا يتحقق إلا بعد المقارنة، كما أن التأكد أو التحقق من صحة الفروض لا يكون إلا بمقارنتها بواقع الظاهرة محل البحث.

أولا: تعريف المنهج المقارن

إن عملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني حيث استعملت كوسيلة للحوار في المناقشة قصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش، وقد توصل حمورابي إلى القانون المسمى باسمه استنادا إلى المقارنة بين أعراف وعادات وحقائق كانت سائدة، وقارن أرسطو بين 158 دستورا من دساتير المدن اليونانية. وبذلك فإن عملية المقارنة في العلوم الإنسانية هي البديل عن التجربة المعتمدة في العلوم الطبيعية وعليه اعتبر عالم الاجتماع **إيميل دوركايم** المنهج المقارن نوعا من التجريب غير المباشر.

ويمكن تعريف المنهج المقارن على أنه: "عملية عقلية تتم بمعرفة أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر، نستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق." ويعرفه **جون ستيوارت ميل** بقوله: "إن المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف". أو هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظواهر حيث يبرز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين

ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث في ذلك على مجموعة من الخطوات للوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظواهر المدروسة.

ويحتل المنهج المقارن أهمية بالغة من حيث أنه يضع أمام المشرع أفضل الحلول ليستعين بها إذا أراد تعديل القوانين القائمة أو وضع قوانين جديدة، كما ظهر القانون المقارن كميدان من ميادين البحث والدراسة وكعلم قائم بذاته يرتبط ارتباطا وثيقا بالمنهج المقارن في دراسة وتفسير مختلف فروع القانون.

ثانيا: شروط المقارنة عند اعتماد المنهج المقارن

يفترض نجاح عملية المقارنة توفر مجموعة من الشروط تتمثل في:

-الاستناد إلى دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين ظاهرتين على الأقل.

-لا يجوز مقارنة مالا يقارن، حيث يفترض وجود أوجه شبه واختلاف، فلا يمكن مقارنة أثر التضخم على الاقتصاد الوطني مع أثر التدخين على الصحة مثلا، إذ انهما موضوعان متباعدان تماما ولا وجود لتشابه أو اختلاف جزئي بينهما.

-تجنب المقارنة السطحية والعمل على الغوص في الجوانب الأكثر عمقا لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس، ولذلك فمن الأفضل المقارنة بين نظامين قانونيين أو ثلاثة على الأكثر في موضوع دقيق ومحدد حتى لا يرهق الباحث.

-تقييد الظاهرة المدروسة بعاملي الزمان والمكان للتمكن من مقارنتها مع ظاهرة مشابهة لها زمنيا ومكانيا، أو تختلف عنها من حيث أحد العاملين.

-ضرورة استيعاب الباحث لمجمل عناصر النظام القانوني محل المقارنة، وإتقان لغة الأنظمة المقارنة والعلم بقواعد البحث ومصادرها ومصطلحاتها.

-لا يجوز بدء البحث العلمي بالمقارنة بين نظامين أو أكثر وإنهاؤه بالمقارنة بين أنظمة أخرى وإهمال تلك التي بدأ بها كلها أو البعض منها.

-الموضوعية والحياد أي عدم التحيز على أسس غير علمية بسبب عقيدة سابقة أو دافع شخصي لنظام قانوني دون آخر، فعلى الباحث جعل الحقيقة هدفه، تماما مثل القاضي الذي يجب أن يحكم بالعدل ويضع كل شيء في موضعه الصحيح.

-من الأفضل أن تكون المقارنة بين النظام القانوني الوطني الذي يخضع له الباحث بالأنظمة القانونية الأخرى، وأن يكون النظام القانوني الذي يختاره للمقارنة أكثر تقدما من نظامه القانوني الوطني، بحيث يمكن الإفادة من الحلول التي يقدمها لعلاج المشكلات التي عجز نظامه القانوني الوطني عن حلها، كما يجب أن تكون مراجع الأنظمة محل البحث متوفرة وأن تشمل كل أجزاء الموضوع.

ثالثا: أساليب المقارنة

يمكن للباحث انتهاج إحدى الطريقتين للمقارنة وفق المنهج المقارن:

1-**أسلوب المقارنة الرأسية (العمودية):** يقوم منهج المقارنة الرأسية أو العمودية على بحث المسألة محل المقارنة في كل قانون على حدة، بحيث لا يعرض لموقف القانون الآخر إلا بعد الانتهاء من بحثها في القانون الأول

2-**أسلوب المقارنة الأفقية:** ويتطرق فيه الباحث لكل جزئية من جزئيات البحث في كل القوانين التي سيقارن بينها في آن واحد، ويمكن اعتبار هذا الأسلوب الأحسن بين الإثنين من عدة أوجه:

- يسهّل المنهج المقارن الأفقي على القارئ معرفة أوجه الشبه والاختلاف بين النظم القانونية محل المقارنة في كل فكرة يثيرها موضوع البحث، لأن الباحث وفق هذا الأسلوب يقدّم الأحكام المتعلقة بكل فكرة في الأنظمة القانونية المدروسة ممتزجة معا، فيعرف القارئ في يسر أفضل الأنظمة القانونية حكما للمشكلات التي يطرحها موضوع البحث.
- يسهّل منهج الدراسة الأفقي على الباحث طريق البحث، إذ يتحاشى التكرار في الكتابة ويتفادى الإحالة إلى موضوع سبق بحثه، على عكس منهج المقارنة العمودي.
- البحث وفق المنهج العمودي بحث غير مترابط الأجزاء لأنه عبارة عن أقسام متجاورة تعالج الموضوع ذاته في أنظمة مختلفة، فيصبح البحث عدة أبحاث لا رابط بينها، ومن ثم لا يستطيع الباحث وفق هذا الأسلوب أن يقدم جديدا أو مفيدا لإصلاح تشريعي، أما البحث وفق المنهج المقارن الأفقي فهو بحث مترابط الأجزاء متسلسل الأفكار ترتبط كل أجزائه برباط واحد لا يفصل بينها فاصل، وبالتالي يصلح لتحقيق الأهداف التي يعجز الباحث عن تحقيقها وفق المنهج العمودي.

ونتيجة لذلك يمكن القول أنّ المنهج المقارن الأفقي هو المنهج المقارن **بالمعنى الدقيق**، أما المنهج المقارن الرأسي فما هو إلا منهج وصفي يصف به الباحث ما ورد في كل نظام قانوني من القوانين المقارنة.